

Distr.: General
10 May 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

٢٥-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جنيف

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمديرة البرنامج

التقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن الخطة الإستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١١

موجز

حدد المجلس التنفيذي، في مقرره ١٤/٢٠١١، التوقعات للتقرير السنوي بعد استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٣. وهذا هو أول تقرير يوضع على أساس إطار النتائج الإنمائية المنقح الذي يتضمن ٢٥ نتيجة مؤسسية، ومؤشرات نواتج مختارة، ومؤشر نواتج جديدة. ويقدم هذا التقرير ومرفقاته نظرة عامة عن النتائج التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسهامات التي قدمها في جميع مجالات التركيز الأربعة، إضافة إلى تحليل متعمق للنتائج المؤسسية التسعة المتفق بشأنها مع المجلس التنفيذي.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علماً بهذا التقرير السنوي ومرفقاته؛ (ب) تقديم مزيد من التوجيه بشأن إعداد تقرير موحد يشمل التقرير السنوي والاستعراض التراكمي للخطة الإستراتيجية يُقدم في العام القادم مع مشروع الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230512 230512 12-33765X (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	التموقع الاستراتيجي في عالم سريع التغير	٣
ثالثا -	النتائج الإنمائية	٨
رابعا -	مسح وتحليل نواتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٨
خامسا -	جهود تحديث العمليات المؤسسية	٣٣

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تحليلاً لنتائج وأداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١١. وهو يستند إلى استعراض منتصف المدة لخطة البرنامج الإنمائي الإستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١٣، ويعكس جهود البرنامج المتواصلة للاستجابة للتحديات والاحتياجات الناشئة في عالم متغير.

ثانيا - التوقع الاستراتيجي في عالم سريع التغير

ألف - التطورات الجديدة والاتجاهات الناشئة

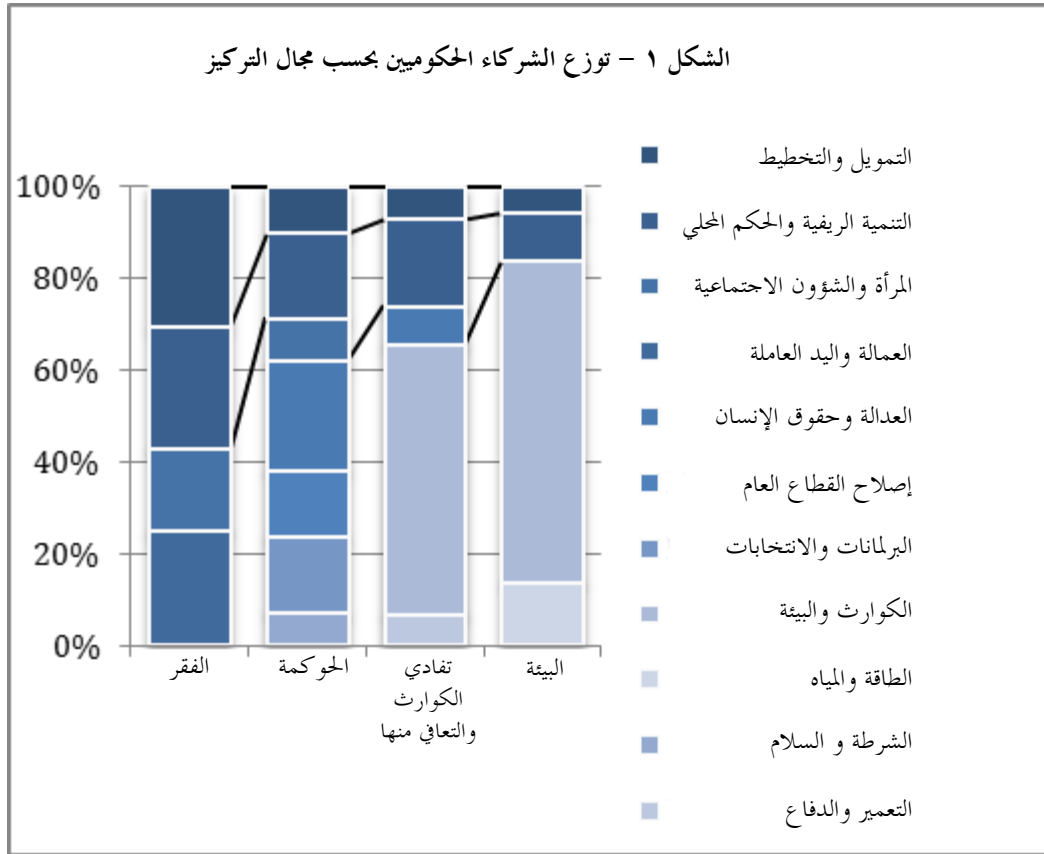
٢ - شهد عام ٢٠١١ أحداثاً سياسية واقتصادية تاريخية الطابع والنطاق في مختلف أنحاء العالم. فقد هدد تزايد الديون السيادية والأزمات المصرفية في أوروبا الانتعاش الهش الذي بدأ يعيشه الاقتصاد العالمي، وأحدث مزيداً من التحديات للبلدان النامية وللتعاون الإنمائي الدولي. وفي سياق يتسم بتزايد عدم اليقين بشأن الانتعاش الاقتصادي العالمي، تبرز ثلاثة أحداث أكثر من غيرها. أولها الحركة الشعبية التي انتشرت في شمال إفريقيا ووصلت إلى الشرق الأوسط. وثانيها انتشار المجاعة واستمرار غياب الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، مما أصبح يهدد بالتأثير على منطقة الساحل. وأخيراً، استمرار حدوث هزات وكوارث مثل انصهار المفاعل النووي في فوكوشيما باليابان، بعد الزلازل العنيفة التي هزت المنطقة والتسونامي التي لحقتها، وهي أدلة مفزعة على هشاشة البشر في مجتمع من أكثر مجتمعات العالم تطوراً.

٣ - وبرزت أيضاً اتجاهات قوية أخرى أو تسارع ظهورها. فقد تباين كثيراً التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتقدم المحرز في تحقيق بعض الغايات على الصعيد العالمي يحجب ببطء التحسن في العديد من البلدان والمناطق. وبالرغم من ذلك التباين، يظل العديد من الغايات في متناول العديد من البلدان النامية، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلثي البلدان النامية حققت أهدافها أو تكاد. والابتكارات التكنولوجية والأجهزة والخدمات الرقمية تنتشر في جميع أنحاء العالم وتتيح فرصاً جديدة للتعبير عن الرأي وللمشاركة. وفي العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديموغرافي، يُلاحظ أو يُتوقع حدوث "زيادات في عدد الشباب" أو "نوافذ ديموغرافية". وحدثت عمليات انتقال سياسية نتيجة انتخابات سلمية في جميع القارات، بما في ذلك عدد كبير من البلدان الإفريقية. ولا تزال النزاعات المطولة أو العنيفة تؤثر على حياة مئات الملايين من الناس في مختلف "الأماكن الساخنة". ولا تزال قلة الاستقرار المالي وأشكال عدم التوازن الاقتصادي تؤثر سلباً في جميع أنحاء العالم.

٤ - ومع استمرار الجدل حول أثر هذه التحولات، يمكن استخلاص ثلاثة دروس عامة. أولها هو قوة التطلعات الديمقراطية التي تغذيها شد طلب الشباب على العدالة السياسية والاجتماعية والفرص الاقتصادية. والثاني هو الضرر الذي تحدثه الصدمات، البطيء منها والمفاجئ، الذي يمكن أن يقوّض التقدم البشري على جميع مستويات التنمية ويتجاوز الحدود الوطنية. والثالث هو التأكد من وجود ترابط في العالم يمثل سمة هيكلية فيه: فالتحديات العالمية تؤثر على جميع البلدان وتتطلب عملا جماعيا.

٥ - وتمثل هذه القوى في الوقت نفسه تحديات ضخمة وفرصا هائلة للتغيير. وهي تُبرز وتفسر التشديد المتزايد على القدرة على الانتعاش، وعلى الإنصاف، والاستدامة، وآثارها على المنافع العامة العالمية والديناميات الإقليمية. وفي حين أنه ليس واضحا ما هي الأهداف الإنمائية وأطر السياسات العامة المحددة التي سيعتمدها المجتمع الدولي نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ مؤتمر ريو + ٢٠، فإنه من الواضح أن هذه الاعتبارات ستكون بارزة في جداول أعمال جميع الجهات الفاعلة الإنمائية.

٦ - وإلى جانب التطورات العالمية، تواصل الاتجاهات الإقليمية التأثير على رسم السياسات. ففي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اقترن العديد من الانجازات الإيجابية بالقلق بشأن مدى شمولها للجميع، والفقر، والضعف الاجتماعي، وتغير المناخ، فضلا عن قدرة القارة على توليد قدر معقول من العمالة المنتجة لشبابها. وفي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي سجلت نموا اقتصاديا مطردا وانخفاضا في مستويات تفاوت الدخل وانعدام الأمن للمواطنين، لا يزال عدم الرضا على نوعية الديمقراطية والقلق بسبب "فخ الدخل المتوسط" سمة بارزة. وفي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، تمثل الآثار التي خلفتها الأزمة العالمية، والاستبعاد الاجتماعي للأقليات واستمرار النزاعات الراكدة، مصدر قلق شديد. وفي منطقة الدول العربية، يمثل الأثر الذي يحدثه تغير المناخ في الوقت نفسه تحديات وفرصا للتعاون الإقليمي من أجل المحافظة على مستويات المعيشة والفرص الاقتصادية، ودعمًا للدعوة إلى إدخال تغييرات هامة على صعيد الحوكمة. وتواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالرغم مما تحقق فيها من نمو مثير للإعجاب، تحديا يتمثل في جعل منافع النمو تشمل عددا أكبر من المستفيدين، وفي إدارة آثار تغير المناخ، وتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة، وتقوية المؤسسات والعمليات الرامية إلى جعلها قابلة للمساءلة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.



٧ - وتعمل الجهات الفاعلة الإنمائية في السنوات القليلة الأخيرة في بيئة مؤسسية ومالية متغيرة تتسم بنقص ميزانيات المعونة وبالحاجة إلى تحديد الالتزامات بالجدول الإنمائية في المستقبل. وينصب الاهتمام الدولي على تحسين فعالية التنمية بوسائل منها تحقيق أكبر قدر ممكن من استخدام القدرات والنظم الوطنية؛ وتحسين المساءلة المتبادلة، وهي أهداف تعدو إليها أطراف منها برنامج عمل اسطنبول. وسيشترك البرنامج في هذه البيئة المتغيرة في متابعة نتائج استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والأعمال الجارية لبرنامج عمل اسطنبول وسيضطلع بهذا العمل كل من المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، و"الاتفاق الجديد" لبلدان المرحلة الانتقالية والبلدان الخارجة من أزمات، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي.

باء - التوقع الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقيمة المضافة

٨ - يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تطبيق نهج إنمائي "يحقق مكاسب متعددة" ويساعد الشركاء على ترجمة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى تغيير متعدد القطاعات والمؤسسات يشمل العديد من أصحاب المصلحة. فمن جهة، يجمع النموذج المؤسسي للبرنامج الإنمائي بين الشمول والنهج التنسيقي الجامع، القائم على دوره الموضوعي كمنظمة إنمائية؛ وهو، من جهة ثانية، يمثل بالنسبة لنظرائه شريكا محايدا يساعدهم في إيجاد حلول إنمائية لها صلة بظروفهم الوطنية وتستجيب للتحديات والتطلعات المحلية.

٩ - ويعمل البرنامج الإنمائي، بوصفه منسق المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، وكبرنامج إنمائي متعدد الأطراف، في موقع تلتقي عنده جداول الأعمال الإنمائية الوطنية والعالمية. فالبرنامج الإنمائي يساعد الشركاء القطريين على ترجمة الالتزامات الإنمائية على الصعيد العالمي بطرائق تستجيب للاحتياجات الوطنية وتقوم على أرضية إنجاز متكاملة تشمل مختلف الفئات السكانية والقطاعات. وتتطلب الحلول تعبئة العديد من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، كما تتطلب مراعاة مختلف السياسات والتعامل مع العديد من المؤسسات والأنظمة. والخبرة الداخلية للبرنامج الإنمائي في مجالات الحد من الفقر، والحوكمة الديمقراطية، وتفادي الأزمات والتعافي منها، والطاقة والبيئة، تعكس اعتراف المجتمع الدولي بطابع الترابط الذي تتسم به التحديات، والحاجة إلى حلول متكاملة تتجاوز مجرد التقليل من الضرر الأفقي بينها، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب بينها، لأن الفشل في مجال ما يحدّ من التقدم في غيرها.

١٠ - ويتعاون البرنامج الإنمائي مع البلدان في مستوى النواتج من خلال أربعة "أبعاد" هي: (أ) الاستفادة من دوره في تعميق الوعي ودوره التجميعي لتحقيق أكبر قدر من المشاركة وإبداء الرأي في الحوار الوطني عن التنمية، بما في ذلك مساعدة البلدان على إيجاد أرضية يصل إليها من لا يتلقون قدرا كافيا من الخدمات لكي يشتركوا في اتخاذ القرارات الإنمائية التي تؤثر في حياتهم (بُعد التوعية)؛ (ب) الاستفادة من حياده للمساعدة في تنقيح السياسات والخطط والميزانيات (بُعد السياسات)؛ (ج) استخدام قدرته التنفيذية ومعرفته العالمية لمساعدة البلدان على تنفيذ حلول ابتكارية قادرة على التصدي للأزمات وعلى المساهمة في قبول التغييرات البناءة (بُعد التنفيذ)؛ (د) التعاون مع المجتمع المحلي والشركاء من المنظمات والمؤسسات في وضع استراتيجيات ترمي إلى

زيادة القدرة على مواجهة الأخطار والتعافي من الصدمات وتحقيق تغيير مستدام في المؤسسات وللأجيال القادمة (بُعد القدرة على الانتعاش).

١١ - وتشير الدلائل إلى أن إسهامات البرنامج الإنمائي في هذه الأبعاد تُحدث تغييرا إيجابيا في العديد من مجالات نتائجه، وليس في كلها. ويسجل تعاون البرنامج الإنمائي مع شركائه لترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطط وميزانيات وطنية، وللتعجيل باستراتيجيات التنفيذ، تقدما كبيرا، وإن ظلت هناك تحديات هائلة. ويتبين من الدعم التنفيذي الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في الاستفادة من الصناديق العالمية العمودية في السياقات الوطنية كيف يمكن للبرنامج أن يحوّل إنفاق تلك الصناديق إلى مكاسب مستدامة متعددة القطاعات، وبالنسبة لمرفق البيئة العالمي، إلى تقدّم شامل في مجال الفقر والبيئة، وبالنسبة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى معالجة للمحددات الاجتماعية-الاقتصادية للنواتج الصحية تشمل عدة مؤسسات وقطاعات. ويبيّن البرنامج الإنمائي في الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي يقوم بها على الصعيد الوطني كيف يمكن للنهج "الثلاثي المكاسب" أن يخدم في نفس الوقت أهداف حفظ التنوع البيولوجي، والتمكين الجنساني، وتوفير وسائل العيش المستدامة. وقد أسفر تعميق الوعي بأهمية النهج التشاركية في التنمية عن إدراج المسائل الجنسانية والشبابية في عمليات رسم السياسات والتخطيط. وأصبح الوعي بضرورة الحد من الكوارث والتأهب لها سمات بارزة في عمليات التخطيط ورسم السياسات، وعناصر تساهم في تحسين قدرات المجتمعات المحلية على الانتعاش.

١٢ - وتحسين التركيز والأداء من الأولويات المتواصلة. ويجري تشجيع كل مكتب قطري وكل وحدة برنامجية على إتباع إستراتيجية ثلاثية: (أ) الأولويات الرئيسية المتفق عليها مع الحكومات للدورة الجارية؛ (ب) استدامة المشاريع القديمة، أو الخروج منها، ونتائج الدورات السابقة؛ (ج) الابتكار لكفالة المرونة في التصدي للتحديات الناشئة والاستفادة من الفرص الجديدة.

١٣ - واستنادا إلى سنة الإبلاغ ٢٠١١، وهي أول سنة يُستخدم فيها الناتج الجديد والنظام القائم على مؤشرات النواتج، فإن بعض المجالات تدعمها بقوة دلائل التقارير، في حين أن مجالات أخرى لا تزال أقل وضوحا. ويتعلق أحد التحديات الرئيسية بالأسس التي تقوم عليها الأدلة على تحقيق الاستدامة والقدرات المؤسسية، وهو ما سينصب عليه اهتمام خاص في دورة الإبلاغ القادمة.

ثالثاً - النتائج الإنمائية

١٤ - يقدم الجزء الأول من هذا الفصل ما لوحظ في عام ٢٠١١ من نتائج هامة وتقدم كبير. ويتضمن الجزء الثاني، ومعه المرفق الثاني، نظرة متعمقة إلى النتائج التي أسهمت في النواتج التسعة المختارة التي أُنْفِقَ عليها مع المجلس التنفيذي، والتي تغطي مجالات التركيز الأربعة للبرنامج الإنمائي. ويُبرز التقرير في مختلف أجزائه إسهامات البرنامج الإنمائي من خلال أنشطته على صعيد النواتج، مثلما ورد وصفه في الفقرة ١٠.

ألف - النتائج الرئيسية وإسهام البرنامج الإنمائي

١٥ - يظل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية محل تركيز رئيسي للبرنامج الإنمائي في عمله. وإطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي صُمِّم ليكون العملية التي تعالج منظومة الأمم المتحدة من خلالها التأخر في تحقيق الأهداف الإنمائية هو الأداة الرئيسية التي يقدم البرنامج بواسطتها الدعم في هذا المجال، وقد استعملها إلى حد الآن في ٣١ بلداً، منها ١٣ من أقل البلدان نمواً. وتحول الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى تحقيق الأهداف على صعيد النواتج من بُعد السياسات إلى بُعد التنفيذ، مما يعكس درجة أكبر من النضج وقدر أكبر من مسك الأطراف المحلية لزام الأمور في جدول الأعمال الإنمائي. وإثر النجاح في تجربة الإطار التعجيلي في عام ٢٠١٠، تقوم ثمانية بلدان بتطبيق هذه المنهجية في المجالات المتعلقة بالصحة (الهدفان ٥ و ٦)، مع إيلاء اهتمام خاص للتفاوت الجنساني، وفيرس نقص المناعة البشرية/الايدز، وسيقوم بلدان اثنتان بمعالجة المسائل المتصلة بالبطالة، وأربعة بالتصدي لمسألة الأمن الغذائي.

١٦ - وكانت الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي ملحّة بشكل خاص في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١١، إثر أزمة الغذاء الحادة في عام ٢٠٠٨. وفي القرن الإفريقي، أسفر التقاء موجة الجفاف الكبيرة مع استمرار انعدام الاستقرار السياسي عن تفشي المجاعة. وهدد سوء التغذية وقلة الأمن الغذائي أيضاً منطقة الساحل بسبب التوتر السياسي وانحباس المطر. وتُبرز هذه التطورات ضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية، والبيئية لمسألة الأمن الغذائي في بناء القدرات على التخفيف من الكوارث وعلى التعافي منها.

١٧ - وبدأت التدخلات من خلال إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في أربعة بلدان في منطقة الساحل، منذ عام ٢٠١٠، ووُضعت خطط عمل في بلدين في عام ٢٠١١. وقدّم البرنامج الإنمائي بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ أكثر من ١٧٠ مليون دولار إلى ٣٩ بلدا دعماً للأمن الغذائي فيها. وفي البلدان المنخفضة الدخل ركّزت المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي على تحسين الوصول إلى الأغذية بدعم زيادة إنتاجها، ووضع آليات تزيد من القدرة على الانتعاش حمايةً للمحاصيل الزراعية والماشية في المناطق المهددة بالجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية، وتشجيع الصناعات الغذائية للأغراض التجارية كوسيلة لتحسين الدخل. وقد سجل ستة عشر بلداً من البلدان التي وُجّهت إليها هذه المساعدة تحسناً في قدرتها على الانتعاش وعلى التصدي للأزمات.

١٨ - والشواغل المتعلقة بالغذاء والتغذية لا تقتصر على توافر الأغذية والوصول إليها. ففي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وآسيا، بما في ذلك عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل، وعمل البرنامج الإنمائي على الحد من سوء التغذية بإدراج الأغذية في برامج الحماية الاجتماعية وآلياتها؛ وتنويع الإنتاج وجعل المعايير الأمنية أكثر صرامة؛ وتشجيع الصناعات الغذائية للأغراض التجارية كوسيلة لزيادة دخل المجموعات الفقيرة.

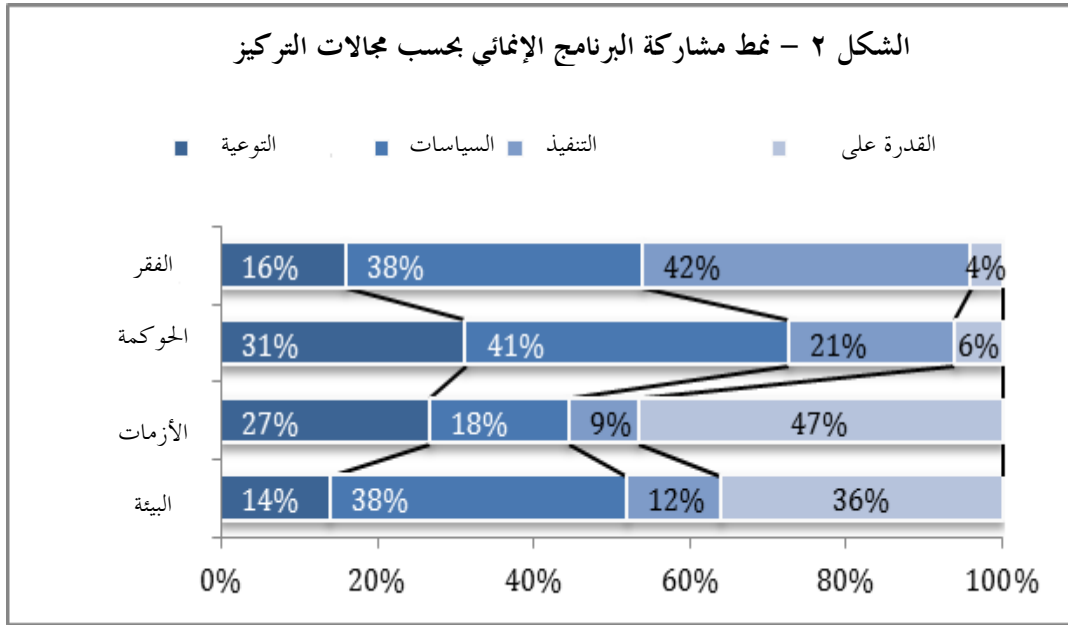
١٩ - وحقق البرنامج الإنمائي إنجازات مرموقة في التصدي لوباء نقص المناعة البشرية المكتسب، وقدّم ٢٧٥ مليون دولار في شكل مساعدات إلى ٤٦ بلداً من خلال الآليات المتعددة القطاعات. وأبرز أكثر من ٧٠ في المائة من البلدان التي قدمت تقارير عن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الإسهامات التي تحققت في النتائج الإنسانية بما في ذلك زيادة الاهتمام بالمرأة والطفلة في الخطط والميزانيات الوطنية المخصصة للتصدي لذلك المرض؛ وتعزيز الدور القيادي للمصابات به؛ وتحسّن خدمات الصحة النفاسية. وشهدت عدة بلدان أفريقية ممن ينتشر فيها بكثرة نقص المناعة البشرية المكتسب انخفاضاً كبيراً في معدلات الإصابة وزيادة في معدلات التغطية بالأدوية التي تحافظ على حياة المصابين وبالتدابير الوقائية. وتأكدت الإنجازات التي حققتها البرنامج الإنمائي بتقييمات مستقلة أجريت مؤخراً أسندت تقييماً إيجابياً لبرامجه المتعلقة بهذا المرض، بما في ذلك الإسهام في تعزيز البيئات التشريعية، والنهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتلبية احتياجات الفئات المهمّشة.

٢٠ - وفي عام ٢٠١١ كان البرنامج الإنمائي هو المتلقي الرئيسي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في ٣٢ بلداً، ومكّن الشركاء الوطنيين من الوصول إلى موارد قيمة لتحسين النواتج الصحية وتوفير علاج ينقذ حياة المصابين وخدمات الوقاية إلى الملايين ممن هم بحاجة إليها. وأسفر تشديد البرنامج الإنمائي على بناء القدرات وتحسين القدرة على الانتعاش عن النجاح في تسليم مسؤولية إدارة البرامج إلى شركائه في ١٤ بلداً، منها ثلاثة خلال الـ ١٢ عشر شهراً الماضية.

٢١ - ويمثل كل من خلق العمالة وتوليد الدخل أولوية عالية وتحدياً كبيراً للبلدان في جميع المناطق ومستويات تنميتها المختلفة. وفي عام ٢٠١١، أنفق البرنامج الإنمائي، بالتعاون في حالات عديدة مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، قرابة ٣٠٠ مليون دولار على أنشطة الدعم الاستراتيجي والتنفيذي في ٦٢ بلداً، في مجالات خلق فرص العمل وتحسين أسباب المعيشة، استفاد منها ١,٦ مليون شخص في جميع أنحاء العالم (إضافة إلى ما تحقق من مكاسب في مجال تحسين أسباب العيش نتيجة تدخلات كانت ترمي إلى تحقيق أهداف أولية أخرى). وكفل العمل الذي قام به البرنامج الإنمائي في مجال خطط الحماية الاجتماعية في ٥٠ من تلك البلدان استفادة النساء والشباب والمجموعات الضعيفة. وعمل البرنامج الإنمائي أيضاً على تهيئة الأطر القانونية وأطر السياسة العامة التي تيسر خلق فرص العمل للفئات الضعيفة، وتبني القدرة المؤسسية على رصد إحصائيات سوق العمل واستخدامها بشكل موثوق، ووضع ونفذ سياسات وبرامج موجهة إلى الفئات الضعيفة.

٢٢ - وفي البلدان التي تأثرت بالأزمات، تعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومات في إيجاد عمالة مؤقتة في شكل أشغال عامة كطريقة لكفالة أسباب العيش. وفي عام ٢٠١١، تم توليد أكثر من ٥,٢ مليون يوم عمل من خلال خطط للعمالة في حالات الطوارئ أو بصفة مؤقتة، بدعم من البرنامج الإنمائي، شارك فيها أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ من العمال المهرة وغير المهرة، مثلت النساء والفئات الضعيفة والمجموعات المهمشة حوالي ٤٠ في المائة منهم. ففي هايتي وحدها، استفاد ٨٠٠ ٦٤ عامل من ١,٢٩٦ مليون يوم عمل. وعمل البرنامج الإنمائي على ضخ أموال نقدية، وساعدت خطط العمال الطارئة في تنشيط الاقتصاد المحلي في البلدان المستهدفة، والزيادة من القدرة الشرائية للمستفيدين منها، وشجعت على الادخار والاستثمار لخلق أسباب العيش في الأجل الطويل بإنشاء أعمال تجارية صغيرة وصغيرة جداً في بروندي، وميانمار، والصومال. وفي كينيا، دعم البرنامج الإنمائي وضع سياسات تتناول مشكلة الأشخاص المشردين داخلياً، كملتتها برامج في المناطق المهتدة بالجفاف وفي المناطق الساحنة بسبب

العنف إثر الانتخابات، وفُرت تدريبا على مهارات إدارة الأعمال بغية تنويع أسباب الرزق في المجتمعات المحلية والحد من أوجه ضعفها بسبب اعتمادها على قطاع وحيد.



٢٣ - وكانت الحركة الشعبية التي اجتاحت شمال إفريقيا ووجدت صدى لها في أجزاء أخرى من العالم العربي في عام ٢٠١١ تعبيرا عن المطالبة المتزايدة بمساءلة الحكومات، وصوتا لتطلعات الأجيال الشابة. وأسفرت عن عمليات انتقال سياسي أو إصلاحات في ستة أو سبعة بلدان وأثرت على حياة ما يزيد على ١٠٠ مليون نسمة. ووضع البرنامج الإنمائي إستراتيجية متعددة الأوجه أطلقها في عام ٢٠١١.

٢٤ - واستفادت العمليات الانتخابية في سبعة من بلدان المنطقة من التدريب والخبرة التقنية وتبادل المعرفة مع بلدان أخرى. وفي مصر، أسهم تعزيز القدرة التقنية والتنفيذية للسلطات الانتخابية في تنظيم الانتخابات البرلمانية بأعداد كبيرة من الناخبين، بمن فيهم النساء، ببطاقات انتخاب صادرة حديثا. وفي تونس، قدم البرنامج الإنمائي تطويرا للقدرات ودعما تنفيذيا في انتخاب المجلس التأسيسي، وكان ٢٣ في المائة من أعضائه نساء. وطُوِّرت قدرات الأحزاب السياسية التي تشكلت حديثا، وقُدِّم الدعم التقني لقانون جديد يكفل حقوق المجتمع المدني في المشاركة السياسية. وفي اليمن، أسفر تعزيز السلطات الانتخابية عن تنظيم انتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٢ أدلى فيها ٦٠ في المائة ممن يحق لهم الانتخاب بأصواتهم.

٢٥ - واستخدم البرنامج الإنمائي تواجد في جميع أنحاء العالم لتيسير تبادل البلدان للدعم وللدروس المكتسبة من التحولات الديمقراطية التي شهدتها أمريكا اللاتينية، في الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، والمكسيك، مع مصر وتونس. وتضمن ذلك الإصلاحات السياسية والمؤسسية ودعم الانتخابات والمشاركة فيها، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة الانتقالية، وخلق فرص العمل، وخبرات الإدماج الاجتماعي من مختلف البلدان.

٢٦ - وشهد عام ٢٠١١ تنظيم انتخابات عديدة أخرى خارج العالم العربي. ففي إفريقيا وحدها، نظم ١٦ بلدا انتخابات وطنية استفادت كلها من مساعدة البرنامج الإنمائي. فقد قدّم البرنامج مساعدة إلى الدورات الانتخابية في ٥٨ بلدا، منها ٢٨ في إفريقيا، و ١٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و ٩ في آسيا والمحيط الهادئ، و ٦ في الدول العربية، و ٥ في أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي حين ظل عدد النساء منخفضا في الهيئات التشريعية وهياكل الحكم المحلية ولجان التنمية وفي المناصب الوزارية، لوحظت بعض الخطوات المشجعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثلا. ففي نيجيريا ارتفع عدد المرشحات من جميع الأحزاب الـ ٦٣ ارتفاعا كبيرا. وبلغ عدد المتنافسات في الانتخابات الحزبية الأولية ما لا يقل عن ٤٠٠ امرأة، أي بزيادة ٢٠٠ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. وولد ذلك زحما أسفر عن فوز النساء بـ ٣٥ في المائة من المناصب الانتخابية. وفي حين تؤكد عمليات التقييم فعالية البرنامج الإنمائي في تقديم مساعدة انتخابية سليمة تقنيا، فإن الأمر يتطلب المزيد من الانتباه لمسألة استدامة المؤسسات والنظم الانتخابية في الأجل الطويل، عن طريق التطبيق المتوقع لنهج الدورة الانتخابية من طرف المكاتب القطرية من جهة، واستمرار التمويل الدولي في الوقت المناسب، من جهة ثانية.

٢٧ - وقدّم البرنامج الإنمائي، متعاوننا بالخصوص مع وزارات العدل والداخلية، المساعدة إلى ٩٠ بلدا في تعزيز المؤسسات النظامية وغير النظامية، وإتاحة وصول الأفراد والجماعات إلى العدالة، وضمان سيادة القانون. (وأبلغ في الوثيقة DP/2011/22 عن الأعمال المضطلع بها مع مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات مقاومة الفساد. وفي ٣٤ من السياقات المتضررة بالتراعات أو المتسمة بالضعف، عززت أنشطة متكاملة شملت مجموع السلسلة الجنائية تقنيات التحقيق الجنائي، وتقديم المساعدة القانونية إلى السكان المحليين، والدعم اللوجستي إلى أنظمة المحاكم المتنقلة ومحققى الشرطة. وفي الصومال، زادت المحاكم المتنقلة من عدد القضايا الرسمية بـ ٦٤ في المائة، ووسّعها لتشمل ٥٠ قرية في بونتلانند، بما في ذلك مخيمين للأشخاص المشردين داخليا. وفي

تونس وزمبابوي وبلدان أخرى، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى صياغة الدساتير بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز الوفاق بين الدولة والمجتمع.

٢٨ - وبلغت قيمة ما أنجزه البرنامج الإنمائي في جنوب السودان حوالي ٩٧ مليون دولار، بما في ذلك المساعدة في إعداد البلد للاستقلال. وتضمنت إسهامات البرنامج الإنمائي تقديم مساعدات أساسية في مجالات التدريب، واللوجستيات، والإدارة المالية، والتنظيم الناجح للاستفتاء على تقرير المصير في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وبناء الدولة على الصعيدين الوطني ودون الوطني لأداء المهام الرئيسية؛ وبسط سيادة القانون وإنفاذ القوانين في مناطق البلد النائية؛ وتضمن أحد المشاريع الرائدة التي نفذها البرنامج الإنمائي نشر ١٣٨ موظفا مدنيا من بلدان مجاورة لإرشاد نظرائهم في جنوب السودان، وهي مبادرة اعتبرها استعراض محايد نموذجا للدعم الثلاثي الذي يقدمه المانحون للتعاون بين بلدان الجنوب. وتم أيضا توسيع الوصول إلى العدالة وإنفاذ القوانين عن طريق إنشاء ٥٣ من مكاتب ومراكز الشرطة في مختلف أنحاء ١٠ بلدان. وخلص تقييم مستقل للنتائج إلى أن تلك المبادرات أسهمت في تخفيض مستوى الصراعات الأهلية ومثلت "نموذجا فعالا في إدراج أنشطة الأمن والحكم والانتعاش داخل إطار عمل مفاهيمي موحد".

٢٩ - وقدم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١١ الدعم إلى بناء القدرات على الصعيد دون الوطني في مجال تفادي الكوارث والتعافي منها في جميع المناطق. وطُبقت عمليا في ثمانية بلدان القدرات الوطنية أو المحلية التي نشأت حديثا في تفادي الصراعات أو الوساطة. وقدم البرنامج مساعدة على تطوير وتعزيز القدرات على منع نشوب الصراعات في ١٤ بلدا، تسعة منها بلدان متقدمة النمو، وبلغت تلك المساعدة مرحلة يمكن الآن تطبيقها. وفي بنن، وملديف، وأوغندا، أثبتت أيضا قيمة العمل المبكر في نزع فتيل الأزمات والتوسط في الحالات التي تهدد بالتحول إلى أزمات أكبر، مثل منع العنف الذي يصاحب الانتخابات في مراحلها الأولى، أو التخفيف منه.

٣٠ - وأسهم البرنامج الإنمائي في النمو الاقتصادي الشامل لمصالح الفقراء والقائم على أساس الإدارة البيئية السليمة. واعتمد ثمانية وثلاثون بلدا سياسات واستراتيجيات لخدمات الطاقة المستدامة، نجح ٢٠ منها في إيصال الخدمات إلى سكان كانت تفتقر إليها. وطُبقت في ١٠٩ بلدان نهج متكاملة لإدارة المياه والموارد الساحلية، وأسفرت عن زيادة في الوصول إلى الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية، ودعم الحوكمة في أكثر من ٢٠ شبكة من أهم شبكات المياه العذبة والشبكات

البحرية العابرة للحدود في العالم. وساعدت إدارة التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية إدارة سليمة في تحسين سبل العيش في ١٤٠ بلدا، وأجرى ٣٠ بلدا تدخلات في إدارة الأراضي وإصلاحها، فتحسنت إنتاجية ١٩ مليون هكتار استفاد منها ٣٠٠ ٠٠٠ من مستخدمي تلك الأراضي.

٣١ - وفي عام ٢٠١١، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى ١٤٠ بلدا في التصدي لأثر تغير المناخ، ووضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية تتسم بقلّة الانبعاثات وبالقدرة على التصدي لتقلب الطقس، وتتجاوز العوائق السوقية والمؤسسية التي تقف في طرق التأقلم مع المناخ؛ وقيّم البرنامج الاستثمارات اللازمة لتدابير التكيف أو التخفيف، على سبيل الأولوية، في القطاعات الرئيسية.

٣٢ - ودعما للشفافية والمساءلة العامة في استخدام المعونة، أبلغ ٧٩ مكتباً قطريا في نهاية عام ٢٠١١ أن البلدان وضعت سياسات وطنية للمعونة، واستراتيجيات مشتركة للمساعدة، أو أدوات مماثلة؛ وأن ٨٦ بلدا نفذت نظما لإدارة المعونة. وعلى الصعيد الإقليمي، عمل البرنامج الإنمائي على تعزيز قدرات المؤسسات الرئيسية. فقد ركز الدعم المقدم إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي، مثلاً، على تعزيز تنسيق المعونة، بما في ذلك تطوير نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بالمعونة. ويسرّ البرنامج الإنمائي اشتراك أكثر من ٢٠٠ شخص من ممثلي الأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص و ٤٣ حكومة افريقية في الاجتماع التحضيري النهائي للمنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، مما مكّن القارة الإفريقية، لأول مرة، من اتخاذ موقف رسمي موحد بشأن هذه المسألة.

باء - تحليل متعمق لأداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقارنة بنواتج التركيز التسعة

٣٣ - تمثل النواتج المتعمقة التسعة المختارة لهذا التقرير جميع مجالات التركيز، مع التشديد على العمالة، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى العدالة، وأمن المواطن، ومشاركة المواطن، والعمليات الانتخابية.

٣٤ - ويتضمن الجدول ١ قياساً للتقدم المحرز في كل ناتج من النواتج مع مقارنة بمؤشرات النواتج المتفق عليها في عام ٢٠١١. ويتضمن المرفق الثاني أمثلة قطرية عن إسهامات البرنامج الإنمائي في كل واحد من النواتج، ويتعمق في بيان النتائج.

الجدول ١

نتائج المنتجات المتعمقة التسعة في عام ٢٠١١

ناتج التركيز المتعمقة	المؤشرات المتفق عليها (استناداً إلى البلدان التي أبلغت عن هذا الناتج)	النتائج (عدد البلدان)
الفقر ١-٢ تعزيز النمو والإنصاف الاجتماعي للجميع من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الموجهة لمساعدة الفقراء، وتوفير الدخل والعمالة والحماية الاجتماعية بشكل مستدام للمرأة والفئات الضعيفة	عدد البلدان التي اعتمدت خطط عمل قطرية للتعميل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، موجهة للفئات المهمشة	١٣ من ١٨ (٧٢ في المائة)
الفقر ١-٣ وضع سياسات واستراتيجيات وشرائح ترمي إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتطوير القطاع الخاص وتطوير الأسواق بشكل يستفيد منه الفقراء و يكفل وصول الأسر المنخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة إلى مجموعة كبيرة من الخدمات المالية والقانونية	عدد البلدان التي حسنت تغطية المرأة، والشباب، والفئات الضعيفة بمبادرات دعم العمالة وخطط الحماية الاجتماعية	١٤ من ١٨ (٧٨ في المائة)
الحكومة ٢-٢ تعزيز مشاركة الجميع بقوانين وعمليات ومؤسّسات انتخابية، وإدارة الانتخابات بكفاءة احترافية	عدد البلدان التي اعتمدت سياسات تدعم مبادرات القطاعين الخاص والعام لتحسين الخدمات العامة	٢٠ من ٣٦ (٥٦ في المائة)
الحكومة ٢-٢ نظم عدالة فعالة ومنصفة يسهل الوصول إليها وتستجيب للاحتياجات وتعزز سيادة القانون، بما في ذلك العمليات الرسمية وغير الرسمية، مع مراعاة حقوق الفقراء، والمرأة والفئات الضعيفة	عدد البلدان التي رفّعت من نسبة الناخبين المسجلين	١٧ من ٢٠ (٨٥ في المائة)
الحكومة ٢-٢ نظم عدالة فعالة ومنصفة يسهل الوصول إليها وتستجيب للاحتياجات وتعزز سيادة القانون، بما في ذلك العمليات الرسمية وغير الرسمية، مع مراعاة حقوق الفقراء، والمرأة والفئات الضعيفة	عدد البلدان التي اعتمدت فيها الهيئات الانتخابية تدابير لتحسين المساواة بين الجنسين	١٢ من ٢٠ (٦٠ في المائة)
الحكومة ٢-٢ نظم عدالة فعالة ومنصفة يسهل الوصول إليها وتستجيب للاحتياجات وتعزز سيادة القانون، بما في ذلك العمليات الرسمية وغير الرسمية، مع مراعاة حقوق الفقراء، والمرأة والفئات الضعيفة	عدد البلدان التي زادت من الوصول إلى العدالة الرسمية وغير الرسمية تعزيزاً للحقوق القانونية للرجل والمرأة	٢٨ من ٣٢ (٨٨ في المائة)
الحكومة ٢-٢ نظم عدالة فعالة ومنصفة يسهل الوصول إليها وتستجيب للاحتياجات وتعزز سيادة القانون، بما في ذلك العمليات الرسمية وغير الرسمية، مع مراعاة حقوق الفقراء، والمرأة والفئات الضعيفة	عدد البلدان التي اعتمدت سياسات أو برامج لمنع العنف الجنساني والتصدي له	٢١ من ٣٢ (٦٦ في المائة)

نواتج التركيز المتعمقة	المؤشرات المتفق عليها (استنادا إلى البلدان التي أبلغت عن هذا الناتج) (عدد البلدان)	الناتج
الحكومة ٢-٨ تعزيز القدرات على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي لإدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب السياسات والمؤسسات الحكومية	عدد البلدان التي اتخذت مبادرات لإصلاح القوانين دعما للمساواة بين الجنسين	٢٠ من ٣٠ (٦٧ في المائة)
	عدد البلدان التي اعتمدت فيها الهيئات العامة تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التكافؤ بينهما	١٨ من ٣٠ (٦٠ في المائة)
الأزمات ٣-٤ المؤسسات الوطنية والمحلية قادرة على التصدي للعنف الجنساني و الزيادة من مشاركة المرأة في الأنشطة المدنية ومساهمتها وقيادتها في تفادي الأزمات، وإدارة الأزمات الجارية، وفي السياقات التالية للأزمات	عدد البلدان التي اتخذت تدابير تكفل وصول ضحايا العنف الجنساني إلى المعونة القانونية	أبلغ عن معظمها تحت النابحين ٢-٦ و ٨-٢
	عدد البلدان التي تشهد تزايد عدد النساء المشاركات أو المساهمات في تفادي الأزمات أو حلها أو في بناء السلام بعد الأزمات، أو القوائم بدور قيادي في ذلك	
الأزمات ٣-٥ مؤسسات وطنية ومحلية قادرة على توفير خدمات عدالة وأمن محسنة، بما في ذلك كفالة أمن المواطن في السياقات المتأثرة بالتراعات	عدد البلدان التي زادت من عدد الحالات التي تلقت العناية الواجبة	٥ من ٧ (٧١ في المائة)
	عدد البلدان التي اعتمدت سياسات لمنع العنف المسلح أو برامج لحماية المواطنين	٣ من ٧ (٤٣ في المائة)
البيئة ٤-١ خطط وبرامج إنمائية تتضمن حلولاً بيئية مستدامة بشكل يساعد على الحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المنخفضة الانبعاثات والمقاومة لأثار تغير المناخ	عدد البلدان التي أدرجت الاعتبارات البيئية والمتعلقة بتغير المناخ في خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية أو دون الوطنية	٨٥ من ١٠٨ (٧٩ في المائة)
	عدد البلدان التي زادت من وصول الفقراء والفئات الضعيفة إلى مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة	٥٦ من ١٠٨ (٥٢ في المائة)
البيئة ٤-٣ الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمعات الأهلية قادرة على التكيف مع تغير المناخ وجعل قراراتها المتعلقة بالطاقة مستدامة وشاملة للجميع، خاصة لمن لا يتلقون خدمات كافية في هذا المجال	عدد البلدان التي اعتمدت سياسات أو استراتيجيات لتحسين خدمات الطاقة المستدامة	٣٤ من ٣٦ (٩٤ في المائة)
	عدد البلدان التي اتخذت مبادرات للتغلب على الحواجز السوقية أو المؤسسية التي تعوق التكيف مع تغير المناخ	٢٧ من ٣٦ (٧٥ في المائة)

الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

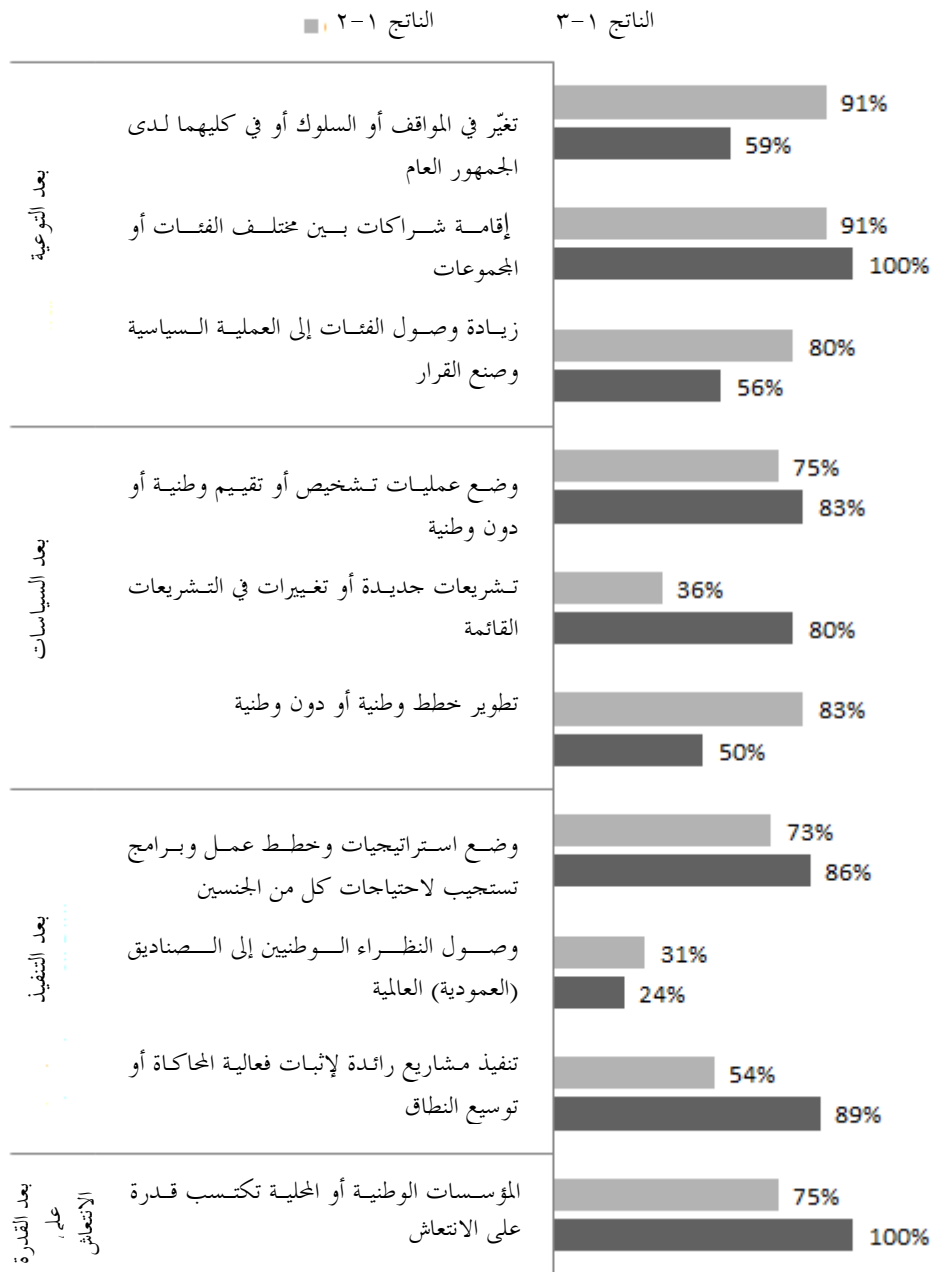
٣٥ - تمثل إسهام البرنامج الإنمائي في مجال التركيز المتعلق بالفقر والأهداف الإنمائية للألفية على مستوى النواتج أساساً في بعدي السياسات والتنفيذ، والانتقال من الأول إلى الثاني. ويمثل مجال التركيز هذا في المتوسط ٣١ في المائة من مجموع نفقات البرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وقد غطى حوالي ٩٩ في المائة من البلدان المشمولة بأنشطة البرنامج.

٣٦ - وكانت الإسهامات الرئيسية للبرنامج الإنمائي في الناتج ١-٢ كالتالي: (أ) الخطط الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) التنمية على الصعيد المحلي تعزيزاً لتنفيذ السياسات الناجحة وتوسيع نطاقها. واعتمد ١٣ من بين ١٨ بلداً مدعوماً من البرنامج الإنمائي خطط عمل قطرية للتسريع بتحقيق الأهداف، موجهة إلى الفئات المهمشة. وبدأ تنفيذ تلك السياسات في تسعة من تلك البلدان، وأثبتت خمسة منها أن الأهداف المرجوة تتحقق. وحسّنت سبعة بلدان شمول المرأة والشباب والفئات الضعيفة بمبادرات دعم العمالة أو خطط الحماية الاجتماعية.

المربع ١ - الممارسات المتعلقة بالفقر في عام ٢٠١١	
١٤٨	البلدان
٤٨أقل البلدان نمواً
٣٥٣	النواتج الوطنية
٢٢٨ بتغير إيجابي
١,٢٧٧ مليون دولار	النفقات
الناتج ٢-١	
١٨	البلدان
٤أقل البلدان نمواً
٢٤	النواتج الوطنية
٢٠ بتغير إيجابي
٣٥ مليون دولار	النفقات
الناتج ٣-١	
٣٦	البلدان
١٠أقل البلدان نمواً
٣٦	النواتج الوطنية
٢٦ بتغير إيجابي
١٥٠ مليون دولار	النفقات

٣٧ - وركزت أعمال البرنامج الإنمائي المتعلقة بالناتج ٣-١ على ما يلي: (أ) تطوير الأسواق الشاملة للجمعي؛ (ب) وضع الهياكل الأساسية للسياسات والمؤسسات؛ (ج) تنفيذ برامج تكفل إشراك الفقراء مباشرة في القطاعات الاقتصادية الرسمية الإنمائية المنحى. واعتمد ٢٦ من بين ٣٦ بلدا يدعمهم البرنامج الإنمائي سياسات تعزز تنمية المؤسسات الصغيرة ومشاركة المرأة في الأعمال الحرة، وتيسر وصول الفقراء إلى الأصول الإنتاجية والخدمات المالية؛ ونفذ ١٧ منها تلك السياسات وأبلغت عن زيادة وصول الشباب والمرأة والفئات الضعيفة إلى تلك الخدمات. واعتمد ٢٠ بلدا سياسات داعمة للمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والرامية لتحسين تلك الخدمات؛ وبدأ ١٣ بلدا منها تنفيذ تلك السياسات ، و أثبت ٤ منها النجاح في إحداث تغيير إيجابي.

الفقر ٥ الأهداف الانمائية للألفية: ف، عام ٢٠١١ ساهم الـ نامح الانمائـ ف،
(النسبة المئوية للحالات التي أبلغت المكاتب عن حدوث تغير إيجابي فيها، بحسب البعد)



٣٨ - ومثلما يرد بالتفصيل في المرفق الثاني، يبدو أن التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي ساهم البرنامج فيه بإقامة شراكات جديدة وبإحداث تغيير في المواقف، بدأ يترسخ. وهناك دلائل على أن التحديات الماثلة في التنفيذ عبر القطاعات وفي التكامل بين الحلول السوقية يجري تناولها من خلال إطار التعجيل بتنفيذ تلك الأهداف، بيد أن هذا بحاجة إلى مزيد من التحليل.

الحكومة الديمقراطية

٣٩ - استجاب البرنامج الإنمائي للاحتياجات القطرية في مجال التركيز على الحكومة الديمقراطية أساساً من خلال إسهاماته في بُعدي السياسات والتوعية (٤١ في المائة و ٣٠ في المائة من النواتج، على التوالي).

المربع ٢ - الممارسات المتعلقة بالحكومة في عام ٢٠١١	
١٤١	البلدان
٤٨أقل البلدان نمواً
٣٣٢	النواتج الوطنية
٢٢٩ بتغير إيجابي
١,١٩٢ مليون دولار	النفقات
	النتائج ٢-٢
٢٠	البلدان
٩أقل البلدان نمواً
٢٠	النواتج الوطنية
١٣ بتغير إيجابي
٨٧ مليون دولار	النفقات
	النتائج ٦-٢
٣٢	البلدان
١٤أقل البلدان نمواً
٣٤	النواتج الوطنية
١٩ بتغير إيجابي
٩٧ مليون دولار	النفقات
	النتائج ٨-٢
٣٠	البلدان
١٤أقل البلدان نمواً
٣٤	النواتج الوطنية
٢١ بتغير إيجابي
١٤٦ مليون دولار	النفقات

٤٠ - ويمثل مجال التركيز هذا ٣٦ في المائة في المتوسط من مجموع النفقات الإنمائية للبرنامج في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، شملت في المتوسط ٩٥ في المائة من البلدان المشمولة بأنشطة البرنامج. ويظهر في نفقات عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ انخفاض سببه التحول في الإبلاغ، أساساً من أفغانستان، لنواتج الحوكمة في البلدان التي تعيش أزمات إلى مجال التركيز على تفادي الأزمات والتعافي منها.

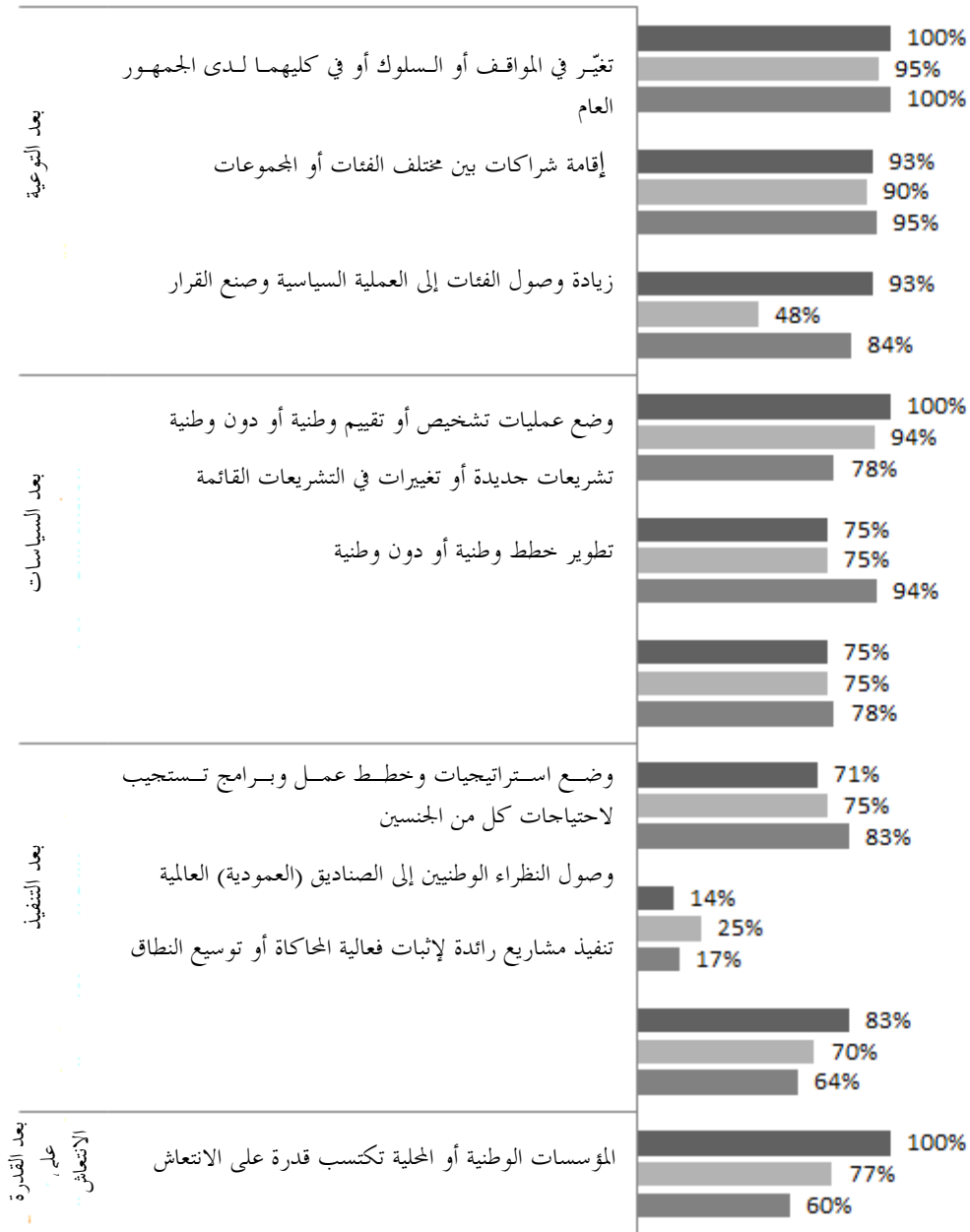
٤١ - وتشمل النواتج المتعمقة الثلاثة المختارة في مجال التركيز هذا إسهامات البرنامج الإنمائي في تحسين المشاركة والتمثيل الشاملين في السياسات والعمليات والمؤسسات الحكومية وفي تعزيز سيادة القانون وحقوق المرأة والفئات الضعيفة.

٤٢ - وفي عام ٢٠١١، ومن بين البلدان الثمانية والخمسين الذين قدم لهم البرنامج الإنمائي دعماً في الدورات الانتخابية (انظر الفرع ألف من الفصل الثالث)، أبلغ ٢٠ بلداً عن نتائج تحت الناتج ٢-٢. وركزت أعمال البرنامج الإنمائي على ما يلي: (أ) دعم قدرات الهيئات الانتخابية في الأجل الطويل وجعل العمليات الانتخابية أكثر استدامة؛ (ب) تعزيز اشتراك المرأة وتنقيفها كناخبة ومترشحة؛ (ج) انتخابات وعمليات انتقال سياسية شفافة ونزيهة. واتخذ ١٧ من تلك البلدان العشرين مبادرات ترمي إلى زيادة نسبة الناخبين المسجلين من الناخبين المؤهلين، ونجح ١٥ منها في الوصول إلى زيادة نسبة المسجلين. واتخذت الهيئات الانتخابية تدابير للنهوض بالمساواة بين الجنسين في ١٢ بلداً، قام ٦ منها برصد الأثر الجنساني في عملياتها.

٤٣ - وفي عام ٢٠١١، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى ٣٢ بلداً من خلال الإسهام في الناتج ٢-٦. وركز العمل في هذا المجال على ما يلي: (أ) المؤسسات العاملة في مجالات التوعية والمساعدة والتمكين في المجال القانوني؛ (ب) تعزيز حقوق المرأة والفئات الضعيفة ومشاركتها، بما في ذلك تحسين أمن المواطن؛ (ج) المشاركة والمساواة في الإصلاح المؤسسي. واتخذ ٢٨ بلداً من بين تلك البلدان الـ ٣٢ مبادرات لزيادة الوصول إلى العدالة الرسمية وغير الرسمية لتعزيز الحقوق القانونية لكل من المرأة والرجل؛ وأظهر ٢٢ منها حدوث تغيير إيجابي. واعتمد ٢١ بلداً سياسات وبرامج تتصدى للعنف الجنساني، ونجح ١٤ منها في تحقيق تقدم في ذلك.

الحكمة: في، عام ٢٠١١ ساهم الـ نامح في،
(النسبة المئوية للحالات التي أبلغت المكاتب عن حدوث تغير إيجابي فيها، بحسب البعد)

■ الحوكمة ٢-٢ ■ الحوكمة ٦-٢ ■ الحوكمة ٨-٢



٤٤ - وفي عام ٢٠١١ تلقى ثلاثون بلدا الدعم من البرنامج الإنمائي إسهاما في النتائج ٨-٢. واعتمد عشرون منها مبادرات لإصلاح القوانين. وأثبت ستة منها أن الأهداف

تتحقق. واتخذت هيئات الإدارة العامة في ١٨ بلدا تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التكافؤ بينهما. و نفذ ١١ بلدا تلك التدابير، وأثبت ٧ منها أن الأهداف تتحقق.

المربع ٣ - الحالات الإنمائية الخاصة في عام ٢٠١١	
١٦	البلدان
١٣أقل البلدان نموا
٩٨	النواتج الوطنية
٦٠ بتغير إيجابي
١,٦٤٨ مليون دولار	مجموع نفقات الحالات الإنمائية الخاصة
١,٢٧٧ مليون دولار	الحد من الفقر
٣٥٣	النواتج الوطنية
٣٠	الناتج الوطنية للحالات الإنمائية الخاصة
٣٣٠ مليون دولار	نفقات الحالات الإنمائية الخاصة
١,١٩٢ مليون دولار	الحكومة الديمقراطية
٣٣٢	النواتج الوطنية
٣٧	الناتج الوطنية للحالات الإنمائية الخاصة
٣٥٦ مليون دولار	نفقات الحالات الإنمائية الخاصة
١,٠٩١ مليون دولار	تفادي الأزمات والتعافي منها
١٢٥	النواتج الوطنية
٢٠	الناتج الوطنية للحالات الإنمائية الخاصة
٧٨٨ مليون دولار	نفقات الحالات الإنمائية الخاصة
٣٥٤ مليون دولار	الطاقة والبيئة
١٨٥	النواتج الوطنية
١١	الناتج الوطنية للحالات الإنمائية الخاصة
٢٣ مليون دولار	نفقات الحالات الإنمائية الخاصة

٤٥ - ويّين المرفق الثاني تفاصيل التقدم المحرز في إدارة وتنفيذ العمليات الانتخابية، وقد أسهم البرنامج الإنمائي في زيادة الاشتراك فيها من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات وتعميق الوعي. وكشفت التقييمات أن القدرة الوطنية على تنظيم الانتخابات بفعالية مستدامة من حيث التكلفة يتطلب اهتماما أكبر، إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية بفعالية.

تفادي الأزمات والتعافي منها

٤٦ - تناول مجال التركيز على تفادي الأزمات والتعافي منها في أنشطة البرنامج الإنمائي التحديات التي يمثلها التخفيف من خطر الكوارث والتعافي منها وتقديم الدعم إلى البلدان التي تمر بحالات إنمائية خاصة. وتلقت تلك البلدان في عام ٢٠١١ ما قيمته ١,٦ بليون دولار، أبلغ عنها تحت عدد من النواتج في جميع مجالات التركيز.

٤٧ - و تناول حوالي ٧٠ في المائة من المكاتب القطرية التي قدمت تقارير عن تفادي الأزمات والتعافي منها الحد من أخطار الكوارث. وأبلغ عن مساهمات البرنامج الإنمائي في الحد من الكوارث تحت بُعد القدرة على الانتعاش أساساً (أكثر من ٥٠ في المائة من النواتج).

٤٨ - ومثل مجال التركيز هذا، حوالي ٢٢ في المائة من مجموع النفقات الإنمائية للبرنامج في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، شملت حوالي ٦٢ في المائة من البلدان المشمولة بأنشطة البرنامج.

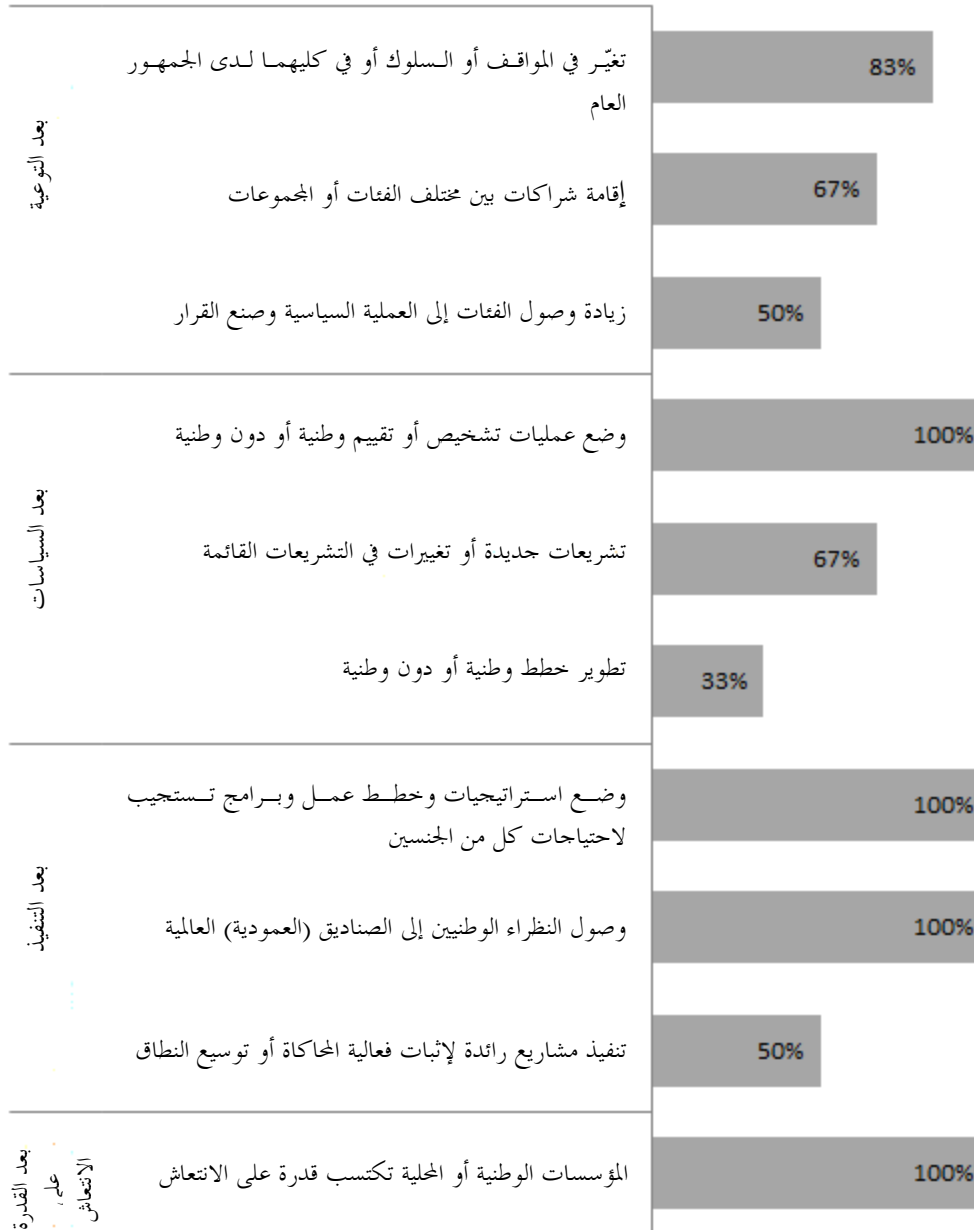
٤٩ - ويشمل الناتجان المتعمقان المختاران في مجال التركيز هذا الإسهامات التي قدمها البرنامج الإنمائي لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية العاملة في مجالات إشراك المرأة ومساهمتها وقيامها بالأدوار القيادية، وتحسين العدالة، وأمن المواطن.

٥٠ - وفي حين أن بلداً واحداً (باكستان) أبلغ عن أنشطة تحت الناتج ٣-٤، فإن البرنامج الإنمائي أسهم في تناول مسألة العنف الجنساني في ٢٢ بلداً، أبلغ عنها تحت الناتجين ٢-٦ و ٢-٨ (انظر أعلاه وفي المرفق الثاني). واستفيد من الدروس المكتسبة من نهجه الثلاثي - بناء المؤسسات، وتوفير الأمن والعدالة، والتدخل على صعيد السياسات - المستخدم في العراق وسيراليون والصومال، لإنجاز البرامج في بلدان أخرى.

٥١ - وفي حين أبلغ معظم البلدان عن الأعمال المضطلم بها في قطاع العدالة تحت الناتج ٢-٦، أبلغت ٧ بلدان عن إسهامات في الناتج ٣-٥ في عام ٢٠١١. وركزت إسهامات البرنامج الإنمائي على سرعة استرجاع خدمات العدالة والأمن في أعقاب الكوارث، وبناء القدرة الوطنية على تحسين استجابة مؤسسات العدالة والمؤسسات الأمنية وقابليتها للمساءلة، ودعم تمكين المجتمعات الأهلية وأمن المواطن، مع التشديد على أمن المرأة ووصولها إلى العدالة. واتخذت خمسة من البلدان السبعة التي يدعمها البرنامج الإنمائي مبادرة لزيادة عدد القضايا التي يُنظر فيها حسب أصول نظام العدالة، نُفذت في البلدان الخمسة وأسفرت عن زيادة عدد القضايا التي بُتّ فيها حسب الرعاية الواجبة. وفي اثنين من تلك البلدان اعتمدت سياسات أو برامج تتعلق بأمن المواطن أو بمنع العنف المسلح، وهناك دلائل على إحراز تقدم بشأنها في البلدين.

تفادي، الأزمات والتعافي، منها: في، عام ٢٠١١ ساهم الـ نامح الانمائ، في،
(النسبة المئوية للحالات التي أبلغت المكاتب عن حدوث تغير إيجابي فيها، بحسب البعد)

تفادي الأزمات والتعافي منها ٣-٥



٥٢ - ومثلما تبين تفاصيل المرفق الثاني، يقدم البرنامج الإنمائي إسهاما هاما في تعزيز الوصول إلى العدالة وأمن المواطن، لاسيما المرأة، بتعزيز قدرات البلدان في المجالين القانوني والجنائي. ولا تزال هناك تحديات في إدراج الشواغل الجنسانية في السلسلة القانونية-الجنائية.

المربع ٤ - الممارسات المتعلقة بالبيئة في عام ٢٠١١	
١٤٣	البلدان
٤١أقل البلدان نمواً
١٨٥	النواتج الوطنية
١٢٢ بتغير إيجابي
١,٥٣٥ مليون دولار	النفقات
النتائج ١-٤	
١٠٨	البلدان
٢٦أقل البلدان نمواً
١٠٨	النواتج الوطنية
٦٨ بتغير إيجابي
٣٢٥ مليون دولار	النفقات
النتائج ٣-٤	
٢٧	البلدان
٧أقل البلدان نمواً
٥٧	النواتج الوطنية
٣٦ بتغير إيجابي
١٦١ مليون دولار	النفقات

الطاقة والبيئة

٥٣ - ازدادت.ممرور الزمن الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في هذا المجال، وتسارعت جهوده للنهوض بنهج متكامل في التنمية المستدامة يقوم على النمو المسؤول والإنصاف.

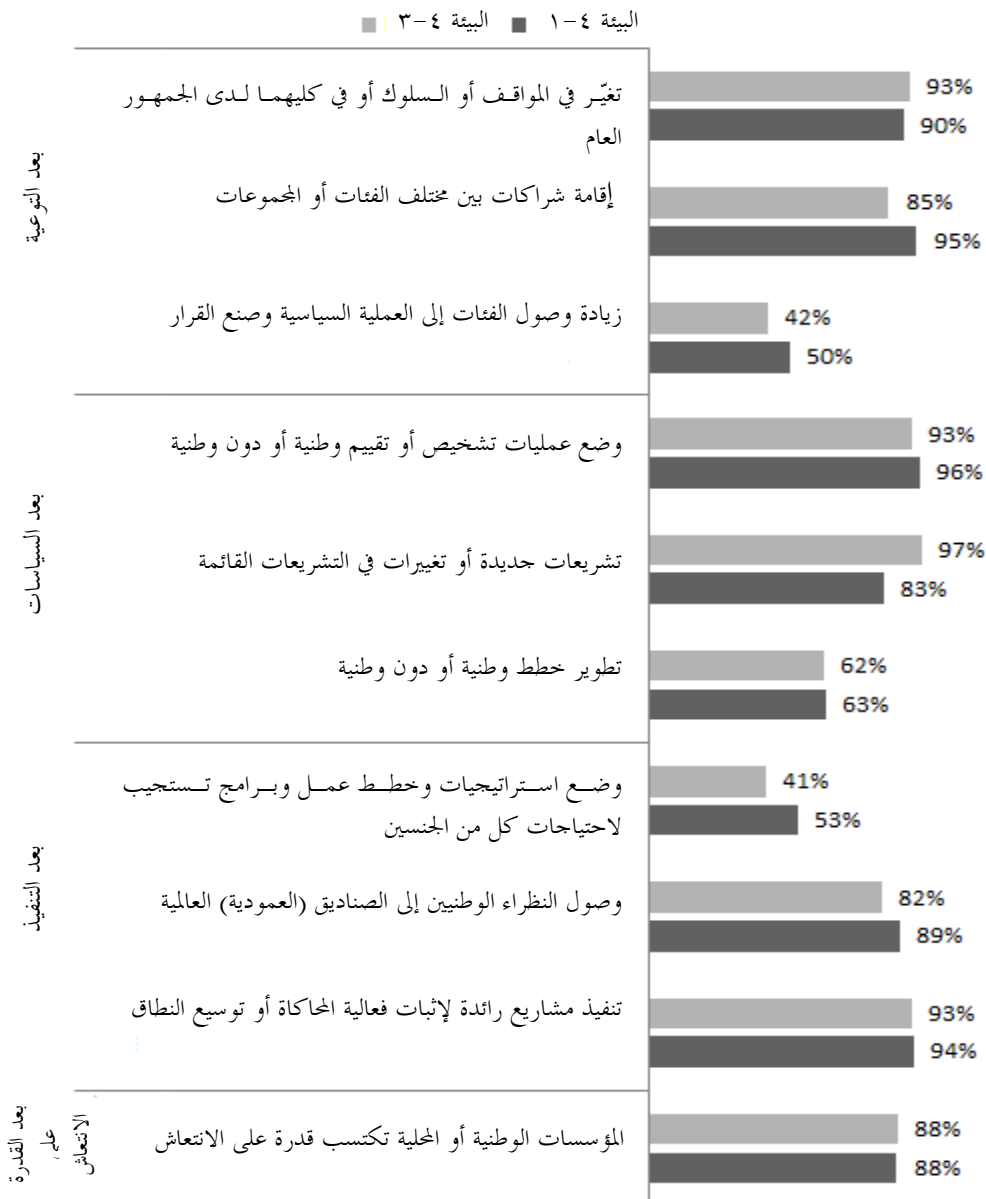
٥٤ - ومثل مجال التركيز هذا حوالي ١١ في المائة من مجموع نفقات البرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، في حوالي ٩١ في المائة من البلدان المشمولة بأنشطة البرنامج. وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ ازدادت حافضة البرنامج الإنمائي بـ ١٩ في المائة، ونمت الأنشطة المتعلقة تحديدا بتغير المناخ بـ ٣٠٠ في المائة. وتضررت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة من جراء تغير المناخ والأخطار البيئية، وطلبت جميعها دعماً من البرنامج الإنمائي.

٥٥ - ويتصل عمل البرنامج الإنمائي أساساً في هذا المجال يُبعد السياسات (٣٦ في المائة من النواتج). يليه بُعد القدرة على الانتعاش (٣٤ في المائة من النواتج).

٥٦ - والنتائج المتعمقان المختاران في مجال التركيز هذا هما: إسهامات البرنامج الإنمائي في إدراج الشواغل البيئية في الخطط الإنمائية الوطنية والمحلية، وتعزيز القدرات على تناول الاستدامة البيئية، والتكيف مع تغير المناخ، والوصول إلى الخدمات البيئية.

٥٧ - وأُبلغ عن إسهامات قدمها البرنامج الإنمائي إلى الناتج ٤-١ بالنسبة لـ ١٠٨ بلدان، وقد وردت ٣١ في المائة من مجموع النفقات من موارد حكومية محلية. وأدرج ٨٥ من تلك البلدان الاعتبارات المتعلقة بالبيئة وبتغير المناخ في خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية ودون الوطنية؛ واثبت ٤١ منها أن النواتج تتحقق. واتخذت في ٥٦ بلدا مبادرات للزيادة من وصول الفقراء إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، و أثبت ٤٠ بلدا حدوث تلك الزيادة.

السنة: في عام ٢٠١١ ساهم البرنامج الإنمائي في:
(النسبة المئوية للحالات التي أبلغت المكاتب عن حدوث تغير إيجابي فيها، بحسب البُعد)



٥٨ - وفي عام ٢٠١١، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى ٣٦ بلدا في هذا المجال، أُبلغ عن ٢٧ منها تحت الناتج ٤-٣، وتلقت البلدان المنخفضة الدخل ٣٥ في المائة من النفقات. واعتمد ٣٤ بلدا سياسات أو استراتيجيات ترمي إلى تحسين خدمات الطاقة المستدامة (نُفذت في ٢٥ بلدا)، وأثبت ١٧ بلدا أن النواتج تتحقق. واتخذ ٢٩ بلدا مبادرات للتغلب على الحواجز التي تعترض التكيف مع تغير المناخ، نُفذت في ٢٢ بلدا، وأثبت ١٧ بلدا أن الأهداف تتحقق.

٥٩ - وكما يرد في تفاصيل المرفق الثاني، أسهم البرنامج الإنمائي بعدة حلول ابتكارية في إدراج الشواغل البيئية في صلب أنشطة جميع القطاعات، وبدراسات إفرادية عن "المكاسب الثلاثية للتنمية المستدامة" نُشرت في آذار/مارس ٢٠١٢.

رابعاً - مسح وتحليل نواتج البرنامج الإنمائي

فعالية التنمية

٦٠ - في عام ٢٠١١، بدأ العمل بخمسة نواتج ومؤشرات ذات أولوية تتعلق بفعالية التنمية لتعقب النتائج في هذه الفئة الجديدة من الميزانية. وخلص تحليل لبيانات عام ٢٠١١ إلى وجود صلة عكسية واضحة بين الاستثمار في فعالية التنمية ومستويات التشرذم في البرامج (دليل على درجة التركيز). وتنخفض تلك الفائدة بوضوح في مستويات الاستثمار المتوسطة والمنخفضة.

٦١ - وأنشئت فئة فعالية التنمية بوصفها وسيلة تسمح، على أساس النتائج، بتوجيه ورصد أداء البرنامج الإنمائي، بما في ذلك استجابته لاستنتاجات التقييم المتكررة. ويتضمن المرفق الثاني التدابير المحددة بحسب المؤشرات. وسيجري تحليل أكمل للنتائج والنواتج والمؤشرات ذات الصلة لإدراجه في الاستعراض الشامل، وستكون استنتاجاته الأولية جاهزة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لاستخدامها في الخطة الإستراتيجية القادمة.

نمط المشاركة على صعيد النواتج

٦٢ - أسفر استعراض منتصف المدة، في جملة أمور، عن إدخال مؤشر نواتج رابع، هو نمط المشاركة على صعيد النواتج، الذي يقيس الأبعاد الأربعة لإسهامات البرنامج الإنمائي في التغيير والتحول (انظر الجدول ١). وساعدت الأبعاد البرنامج الإنمائي على عزل تأثير عمله في كل مجال من مجالات النواتج.

٦٣ - وبما أن عام ٢٠١١ كان أول عام تُجمع فيه بيانات عن أنماط المشاركة - وكانت ضخمة - سيقوم البرنامج الإنمائي بتعميق تحليله بعد تقديم تقريره السنوي لأغراض الاستعراض الشامل في عام ٢٠١٣. ويقدم المرفق الأول معلومات عن مغزى البيانات والتحذيرات المتعلقة بتفسيرها، وعن الخطوات القادمة.

الجدول ٢

النسبة المئوية للنتائج القطرية المرتبطة بكل بُعد من أبعاد النواتج المؤسسية، بحسب مجال التركيز

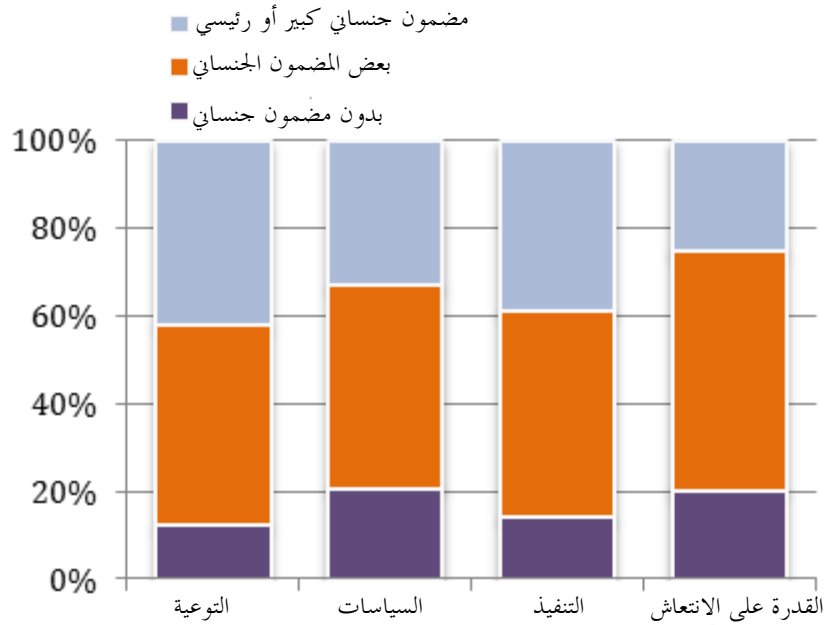
بُعد الناتج	الفقر والأهداف الإنمائية للألفية	الحوكمة الديمقراطية	الأزمات والتعافي منها	الطاقة والبيئة
التوعية	١٦ في المائة	٣١ في المائة	٢٧ في المائة	١٤ في المائة
السياسات	٣٨ في المائة	٤١ في المائة	١٨ في المائة	٣٨ في المائة
التنفيذ	٤٢ في المائة	٢١ في المائة	٩ في المائة	١٢ في المائة
القدرة على الانتعاش	٤ في المائة	٦ في المائة	٤٧ في المائة	٣٦ في المائة
المجموع	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة

٦٤ - وفي مجال التركيز على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعكس تقارير البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١ تحولاً نحو التعجيل بتحقيق تلك الأهداف، لاسيما ما تأخر تحقيقه منها. وفي الحوكمة الديمقراطية، جمعت تدخلات البرنامج الإنمائي بين بُعدي التوعية والسياسات، مؤكدة تركيزها على المشاركة وإسماع الصوت، ودعمها للسياسات والبرامج الوطنية والمحلية الرامية الى تحقيق تغيير دائم. وفي تفادي الأزمات والتعافي منها، جُمع بين بعدي التوعية والقدرة على الانتعاش بشكل يمكن للأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية الذين تأثروا بالأزمات والصدمات أن يناقشوا تطلعاتهم وخياراتهم بشأن كيفية إعادة البناء والتعافي والمضى قدماً. وأخيراً وفي الطاقة والبيئة، استفاد بُعد القدرة على الانتعاش في التعامل مع تغير المناخ و"خضرة" التنمية الاقتصادية من التقدم الذي تحقق في بُعد السياسات، لإنشاء إطار لرفع مستويات المعيشة للأجيال الحالية والقادمة.

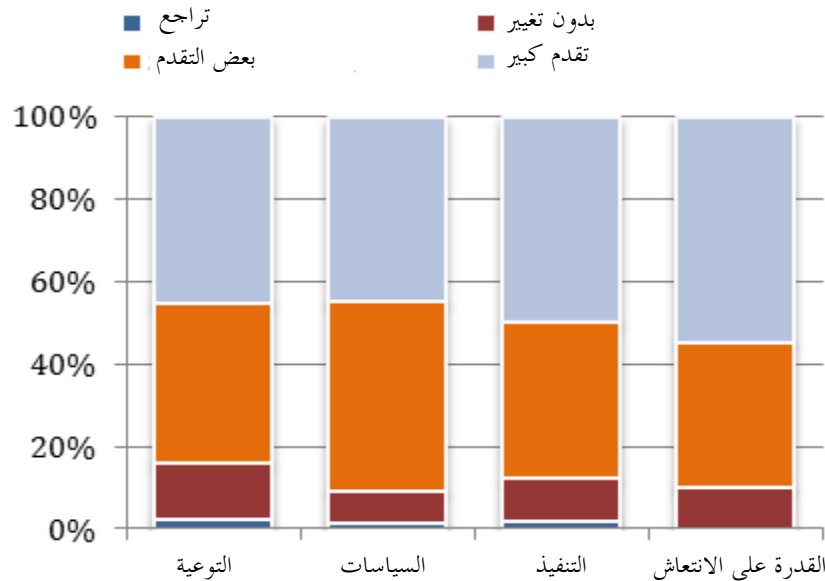
٦٥ - وباستعمال الأبعاد الأربعة لنمط المشاركة على صعيد النواتج، تتضح الصورة التالية: يُمثل بُعد التوعية ٣٩٠ مليون دولار و ٤٥ في المائة من مؤشرات النواتج ذات الصلة، ويُظهر تقدماً كبيراً. ويمثل بُعد السياسات ٩٦١ مليون دولار و ٤٥ في المائة من مؤشرات النواتج، ويُظهر تقدماً واضحاً. ويُمثل بُعد التنفيذ ١٦١١ مليون دولار و ٥٠ في المائة من مؤشرات النواتج ذات الصلة، ويُظهر تقدماً كبيراً. وأخيراً، يمثل بُعد القدرة على الانتعاش ٥١٥ مليون دولار و ٥٥ في المائة من مؤشرات النواتج ذات

الصلة ويُظهر تقدما كبيرا. وبالنسبة لحوالي ٦ في المائة من النواتج لم تشر المكاتب القطرية إلى نمط مشاركة على صعيد النواتج في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل، إلى جانب النتائج العالمية والإقليمية، الرصيد المتبقي من النفقات البرنامجية.

الشكل ٣ - التوزع الجنساني بحسب أبعاد الناتج



الشكل ٤ - مؤشرات تبين التقدم بحسب أبعاد النواتج



٦٦ - ويبيّن الشكل ٣ أن في جميع أبعاد النواتج صُمّم ما لا يقل عن ٧٩ في المائة من المشاريع لتحقيق واحد أو أكثر من المكتسبات الجنسانية الهامة، حسب قياس المكاتب القطرية باستعمال "العلامات الجنسانية". وسيكشف القياس الآن ما إذا كان التخطيط لنتائج جنسانية محددة يؤدي أيضا إلى تحقيقها.

الجدول ٣

النسبة المئوية للنتائج القطرية، بحسب التصنيف القطري والدعم من أبعاد النواتج المؤسسية

بُعد النواتج	دخل منخفض	دخل متوسط	مساهمة صافية	تنمية خاصة	أقل البلدان نموا
التوعية	٢٣ في المائة	٢١ في المائة	٢٢ في المائة	١٨ في المائة	٢٢ في المائة
السياسات	٣٥ في المائة	٣٦ في المائة	٤٣ في المائة	٣٥ في المائة	٣٤ في المائة
التنفيذ	٢٥ في المائة	٢٧ في المائة	٢٢ في المائة	٢٥ في المائة	٢٥ في المائة
القدرة على الانتعاش	١٧ في المائة	١٦ في المائة	١٣ في المائة	٢٢ في المائة	١٩ في المائة
المجموع	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة

٦٧ - بُعد التوعية: من بين الـ ٢٢ في المائة من النتائج القطرية التي ساهم فيها البرنامج الإنمائي في هذا المجال، سعى البرنامج إلى تغيير المواقف والسلوك لدى الجمهور العام في ٨٥ في المائة من الحالات؛ وإلى معالجة التفاوت الجنساني في ٦٤ في المائة من الحالات، وفي فئات مستهدفة معينة في ٩٢ في المائة من الحالات (أبلغ عن النجاح في ٨٩ في المائة منها)؛ وإلى إقامة شراكات بين فئات وهيئات حول مسائل إنمائية في ٨٧ في المائة من النتائج (نجح ٩٠ في المائة منها)؛ وإلى زيادة وصول فئات محددة إلى العملية السياسية وصنع القرار في ٦٠ في المائة من الحالات. وكان النظراء الرئيسيون للبرنامج الإنمائي في تعميق الوعي، وإقامة الشراكات والجمع بين الفئات هي المؤسسات البيئية ومؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بالمرأة، ومنظمات المجتمع المدني، ووزارات العدل والداخلية، ومفوضيات السلم وهيئات المصالحة.

٦٨ - بُعد السياسات: بُعد الناتج هذا هو أكثر الأبعاد الأربعة ورودا في التقارير. ومن بين الـ ٣٦ في المائة من النتائج القطرية التي ساهم فيها البرنامج الإنمائي في هذا المجال، سعى البرنامج إلى تطوير الخطط الوطنية ودون الوطنية في ٨٤ في المائة من الحالات، بما في ذلك الخطط والاستراتيجيات الجنسانية الوطنية في ٢٦ في المائة من الحالات؛ وإدخال تغييرات في الميزانيات الوطنية أو دون الوطنية في ٣٨ من الحالات؛ وتنقيح السياسات أو وضع سياسات جديدة في ٧٨ في المائة من الحالات، اعتمدت

السياسات التي يدعمها البرنامج في ٣٥ في المائة من الحالات، في حين أن ٣٠ في المائة منها لا يزال قيد الدراسة و ٣٤ في المائة منها قيد التطوير، و ١ في المائة تعطلت أو رُفِضت. ومن بين نظراء البرنامج الإنمائي في هذه الأنشطة، وزارات التخطيط والبيئة وهيئات التصدي للكوارث، والقطاع العام، ووزارات العدل والداخلية، والحكومات المحلية والهيئات المعنية بتطوير الخطط الوطنية ودون الوطنية.

٦٩ - **بُعد التنفيذ:** بُعد الناتج هذا هو ثاني أكثر الأبعاد الأربعة ورودا في التقارير. ومن بين الـ ٢٥ في المائة من النتائج القطرية التي ساهم فيها البرنامج الإنمائي في هذا المجال، قدم البرنامج الدعم إلى السلطات الوطنية والمحلية في تنفيذ إستراتيجيات أو خطط أو برامج عمل في ٩٤ من النتائج (نُفذ ٢٨ في المائة منها)؛ وإلى بناء القدرات الوطنية على الوصول إلى الصناديق العالمية (العمودية) (مثل مرفق البيئة العالمي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا) في ٤١ في المائة من النتائج (أسفر ٣٠ في المائة منها عن وصول البلد إلى تلك الصناديق في عام ٢٠١١)؛ وحماية التنمية الشاملة في ٩٤ في المائة من النتائج. ولتحقيق تلك النتائج، عمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع الوكالات الحكومة المعنية بالعمالة وتطوير الأعمال الحرة ومع المؤسسات البيئة ومؤسسات التنمية الريفية. وقدم البرنامج المساعدة إلى ٢٢ بلدا على إقامة شراكات لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتطوير الأسواق استفاد منها الفقراء وكفلت وصول الأسر المنخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة إلى مجموعة كبيرة من الخدمات المالية والقانونية.

٧٠ - **بُعد القدرة على الانتعاش:** اشترك البرنامج الإنمائي أساسا في الأنشطة المتعلقة بأخطار الكوارث، وبناء السلام والمصالحة، والبيئة، والحوكمة المحلية. وشدد ١٧ في المائة من النتائج القطرية على بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي. ومثل التأهب للكوارث، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة ثلثي النتائج، وتمثلت البقية في العنف، والتراعات أو العنف المسلح، والنتائج المالية والاقتصادية. ولانتعاش المؤسسات والمجتمعات المحلي مكانة بارزة في هذا البُعد، يرافقها، على ما نعتقد، عنصرا السياسات والتنفيذ. والبيانات تحت هذا البعد صعبة التحليل بسبب تنوع تفسير التعاريف المستخدمة، ولذلك فإن التحليل وجمع البيانات سيتحسنان مع مرور الزمن.

خامسا - جهود تحديث الأعمال المؤسسية

٧١ - يتطلب تحقيق النتائج الإنمائية بفعالية أداة برنامجية قادرة على التكيف وعلى العمل على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، إضافة إلى إدارة وعمليات مؤسسية فعالة وعصرية (انظر المرفق الثاني).

في عام ٢٠١١ ساهم البرنامج الإنمائي في



التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة

٧٢ - اتخذ البرنامج الإنمائي جميع الإجراءات التي طلبها نظام الإدارة والمساءلة بالشكل الوارد في رد إدارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على استعراض نظام الإدارة والمساءلة. وقدم البرنامج الإنمائي نتائج شاملة لحاجز فصل بين المهام يتسم بالفعالية. واستعرض تقييم الممثلين المقيمين، والمنسقين المقيمين، والمديرين القطريين لكفالة سلامة موافقهم، وتم تحديث توصيف الوظائف حسب الحاجة. وأقرت مسؤولية المنسق المقيم في تعبئة الموارد للمنظومة، ومسؤولية المدير القطري في تعبئة الموارد للبرنامج الإنمائي. وفي حين أن المنسق المقيم/الممثل المقيم يقيّم الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن البرنامج الإنمائي يقيّم الأدوار التي يقوم بها المدير القطري. وأحرزت الأفرقة الإنمائية القطرية تقدماً في الاستفادة من المكاسب التقنية للمنظمات الشريكة في تحقيق تعاون جيد. وتقوم آلية مجموعة الدعم المتبادل، وموظفوها من المكاتب الإقليمية، بتقديم الدعم إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والتعاون معهم في البلدان التي شرعت في الاستفادة من إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ويمثل المنسقون المقيمون الواردون من وكالات أخرى غير البرنامج الإنمائي ٣٦ في المائة من المجموع.

٧٣ - وأسفرت الحلول المنسقة الجديدة التي استفادت من أحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ومن الإصلاحات التي شجعتها البلدان الرائدة المشاركة في تجربة "توحيد الأداء" عن زيادة فعالية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي وقوتها وتحسين نوعيتها. فقد أسفر، مثلاً، إنشاء هياكل مشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال عن انخفاض التكلفة الفردية للمستخدم. بما بين ٣٠ و ٦٠ في المائة. وأسفرت النظم المشتركة للشراء، وفي عدد من البلدان استخدام الترتيبات الطويلة الأجل لطلب اللوازم والخدمات، عن تحسين قيمة المقتنيات.

٧٤ - وتوحي الدلائل المستوحاة من تجارب "توحيد الأداء" ومن نتائج الدراسات الاستقصائية للخدمات العالمية المشتركة، أن فوائد الخدمات المشتركة تتجاوز بكثير ما كان متوقعاً. ففي موزامبيق، بدأت ١١ من مؤسسات الأمم المتحدة مشتركة التعاقد مع شركة أمنية بعد أن كانت تبرم معها عقوداً منفردة، وأسفر ذلك عن وفورات (بلغت ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في سنتين)، وعن تخفيض تكاليف الصفقات (توفير حوالي ٧٠ في المائة من الوقت).

فعالية القيادة والتوجيه

٧٥ - أطلق البرنامج الإنمائي خطته للتغيير التنظيمي في عام ٢٠١١، مشدداً على ما يلي: (أ) تحسين الحوكمة؛ (ب) تحسين الفعالية التنظيمية؛ (ج) القيادة والثقافة والسلوك. وأصبح الآن استعراض ورصد أداء النتائج، بما في ذلك تحديد خطط عمل واضحة لمعالجة ضعف الأداء، جزءاً لا يتجزأ من جداول أعمال أكبر هيئتين للحوكمة في البرنامج الإنمائي.

٧٦ - وأعطى تحديد الأولويات الإستراتيجية المتوسطة الأجل في سياق الخطة الإستراتيجية، وبداية تنفيذ الخطة المؤسسية السنوية الأولى، وتعزيز نظام التخطيط المؤسسي، وتكثيف الأعمال المتعلقة بالنماذج الإدارية والمؤسسية على أساس النتائج، زخماً جعل أعمال البرنامج الإنمائي أكثر استناداً إلى الاستراتيجيات، وأكثر تطلعاً للمستقبل، وأكثر قابلية للمساءلة واعتماداً على النتائج. وبدأ العمل بمجموعات إجراءات تتعلق بالشراء والتوظيف ترمي إلى تحقيق المزيد من الفعالية والمرونة والكفاءة على الصعيد القطري. وستتم في عام ٢٠١٢ المحافظة على نسق الإصلاحات وتحسين عمليات البرنامج الإنمائي لتكون أكثر تكاملاً، واستشرافية، وذات تنظيم يركز على النتائج؛ ولتحسين فعالية البرامج والرقابة؛ وتقديم عمليات مؤسسية أسرع وأقل تكلفة وأعلى جودة.

تطوير الشراكات الإستراتيجية وتحسين التركيز في الاتصالات

٧٧ - في عام ٢٠١١، وقّع البرنامج الإنمائي اتفاقات شراكة إستراتيجية مع المكسيك، وتركيا، وجنوب إفريقيا، بهدف تعزيز الشراكات الإنمائية العالمية، دعماً للبلدان النامية في جهودها للتعبئة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وبلغت هذه الاتفاقات وتلك التي وقعها البرنامج عام ٢٠١٠ مع البرازيل والصين مراحل مختلفة من التنفيذ. وتضمن التقدم المحرز في البداية إنشاء وبداية تشغيل مركز اسطنبول الدولي لتنمية القطاع الخاص.

٧٨ - أقام البرنامج الإنمائي شراكات مع ١٤ من تحالفات منظمات المجتمع المدني الرئيسية، بما فيها المنتدى الإفريقي المعنى بمنظمات المجتمع المدني وتقييم الحوكمة، ومبادرة التنمية البشرية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحكم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية.

النتائج المالية

الإيرادات

٧٩ - يرد الإطار المتكامل للموارد المالية المنتقح في استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية. وبلغ مجموع المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى ٤,٨٣ بليون دولار، أي أكثر بقليل من التقديرات البالغة ٤,٨٠ مليار دولار. وارتفعت المساهمات في الموارد العادية ارتفاعاً طفيفاً، من ٠,٩٦٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٩٧٤ بليون دولار في عام ٢٠١١، أي أدنى بقليل من هدف الخطة الإستراتيجية البالغ ١ بليون دولار.

٨٠ - وبلغت المساهمات في الموارد الأخرى ٣,٨٦ بليون دولار في عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٣,٨ بليون دولار كانت متوقعة في الخطة الإستراتيجية و ٤,٠٤ بليون دولار قدمت في عام ٢٠١٠. وانخفضت المساهمات المخصصة الغرض من المانحين الثنائيين من ١,٦٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١,٤٧ بليون دولار في عام ٢٠١١. وانخفضت المساهمات المخصصة الغرض من الشركاء المتعددي الأطراف والمفوضية الأوروبية من ١,٦٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١,٥٢ بليون دولار في عام ٢٠١١. وارتفعت في المقابل الموارد المحلية التي تقدمها بلدان البرنامج من ٠,٧٨ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٨٨ بليون دولار في عام ٢٠١١.

النفقات

٨١ - ترد النفقات وفقاً لتصنيف الأنشطة والتكاليف ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٢٢/٢٠٠٩. وقد بلغ مجموع النفقات المؤقتة لأغراض الأنشطة الإنمائية لعام ٢٠١١ مبلغاً قدره ٤,٦١ بليون دولار، مُوَّل ٠,٥٦ بليون دولار منها من الموارد العادية و ٣,١٧ بلايين دولار و ٠,٨٨ بليون دولار من موارد جهات مانحة أخرى، وموارد محلية على التوالي. وبلغت نسبة مجموع النفقات المتعلقة بالتنسيق الإنمائي للأمم المتحدة، والإدارة، والأغراض الخاصة ٠,١٥ بليون دولار و ٠,٣٩ بليون دولار و ٠,١ بليون دولار على التوالي. وبلغت نسبة النفقات على الأنشطة المتصلة بالإدارة إلى مجموع النفقات ٧,٤٣ في المائة. وفي حين أن تلك النسبة كانت أعلى من نسبة ٧,٢٣ في المائة المسجلة في للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، المستمدة من تقديرات الخطة الإستراتيجية والمعدلة وفقاً لتصنيف الأنشطة في مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٢٠٠٩، فإنها تمثل تحسناً بالمقارنة بنسبة الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ البالغة ٧,٧١ في المائة.

الجدول ٤
النفقات حسب فئة التمويل
(ببلايين الدولارات)

فئة التمويل	تقديرات الخطة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠٠٨	نفقات الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٨	نفقات عام ٢٠١١
	(أ)	(ب)	(ج)
التنمية	١٨,٥	١٣,٢٢	٤,٦١
التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة	٠,٣٧	٠,٤٥	٠,١٥
الإدارة	١,٥	١,١٦	٠,٣٩
النفقات على أغراض خاصة	٠,٣٩	٠,٢٧	٠,١

الجدول ٥
الإدارة: نسبة النفقات
(ببلايين الدولارات)

الفئة	الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٠٨	نفقات الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٨	نفقات عام ٢٠١١
المصروفات الإدارية (أ)	١,٥	١,١٦	٠,٣٩
مجموع المصروفات (ب)	٢٠,٧٦	١٥,١١	٥,٢٥
الإدارة: نسبة النفقات (أ/ب)	٧,٢٣ في المائة	٧,٧١ في المائة	٧,٤٣ في المائة